جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

الجيش الوطني السوري

تحديات التجربة والمآلات الممكنة

دراسة

أغسطس / آب 2020

الجيش الوطني السوري

تحديات التجربة والمآلات الممكنة

فـــــراس فـــحـــــام
باحث في مركز جسور للدراسات

جسـور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2020
www.jusoor.co

تمهيد

واجهت الثورة السورية منذ أواخر عام 2013 تحدياً كبيراً، تمثل في القدرة على التحول من حالة الكتائب والفصائل العسكرية المناهضة للنظام السوري ذات التركيبة المناطقية أو الأيدولوجية أو العرقية، إلى تنسيق عسكري عام تمهيداً لإنشاء مؤسسة عسكرية حقيقية، وفي هذا السياق يمكن قراءة عشرات حالات الاندماج وإعلان الكيانات الجبهوية منذ عام 2013 وصولاً إلى تأسيس "الجيش الوطني السوري" ثم "الجبهة الوطنية للتحرير" عامي 2017 و 2018، ثم دمج الكيانين في أواخر عام 2019.

لم تنجح جميع المحاولات التي سبقت إعلان الجيش الوطني السوري عام 2017 في تكوين نواة لجمع الفصائل العسكرية السورية، لاعتبارات كثيرة منها ما يتعلق باقتصار بعض التشكيلات على منطقة جغرافية محددة مثل الجبهة الجنوبية في الجنوب السوري، أو اعتماد بعض التشكيلات على الرابط الأيديولوجي فقط دون الانفتاح على الفصائل الوطنية مثل "الجبهة الإسلامية السورية"، ولاحقاً "الجبهة الإسلامية"، حيث ركزت الجبهتان على فصائل قياداتها ذات خلفية إسلامية .[1]

بعد التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب النظام السوري، وما نتج عنه من فقدان فصائل المعارضة السورية لمدينة حلب ثم للغوطة الشرقية بريف دمشق وبعدها محافظة درعا، ازدادت مطالبات النخب السورية المناهضة للنظام وكذلك الحاضنة الشعبية بإحداث تغييرات في واقع القوى العسكرية، والعمل على هيكلتها بهدف تطوير أدائها في مواجهة روسيا، خاصة أنه ساد اعتقاد يرى بأن اجتماع تلك القوى في شمال غرب سوريا فقط سيسهل المهمة، على خلاف التجارب السابقة التي ساهم التباعد الجغرافي في عدم نجاح الكثير منها.

1 المتحدث باسم الجبهة الإسلامية السورية يتحدث عن تأسيس الجبهة، يوتيوب، 22/12/2012: https://bit.ly/30MzBN0

تمهيد:

وفي آواخر عام 2017 تصدّت الحكومة السورية المؤقتة للإعلان عن تأسيس "الجيش الوطني السوري" التابع لـ "هيئة الأركان العامة"، بهدف توحيد الفصائل العسكرية التي خاضت عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" ضد تنظيم داعش وحزب الاتحاد الديموقراطي في شمال حلب .[2]

قبيل إطلاق عملية "نبع السلام"، جرى الإعلان عن اندماج الجبهة الوطنية للتحرير كتحالف للفصائل العاملة في إدلب ضمن الجيش الوطني السوري، من خلال مراسم رسمية بحضور الحكومة السورية المؤقتة في ولاية أورفة التركية .[3]

ولا يبدو أن الفصائل المنضوية ضمن الجيش الوطني السوري استطاعت الذوبان في هذه المؤسسة، رغم مرور عامين ونصف على تأسيسها، ومضي ثمانية أشهر على اندماج الجبهة الوطنية للتحرير ضمنها.

ولعل ما يشير إلى هذه النتيجة بوضوح هو استمرار حالة الاشتباكات المسلحة كل حين وآخر بين بعض مكونات الجيش الوطني السوري، بالإضافة إلى هشاشة الوضع الأمني في مناطق انتشار فصائله كنتيجة طبيعية لاستمرار الحالة الفصائلية، وما يترتب عليها من تعدد الأجهزة الأمنية التي تتنافس فيما بينها في كثير من الأحيان بدل التنسيق من أجل حفظ الأمن.

2 الإعلان عن الجيش الوطني السوري، وكالة قاسيون، 30/12/2017: https://bit.ly/2YvcP9O

3 اندماج بين الجيش الوطني السوري والجبهة الوطنية للتحرير بقيادة موحدة، شبكة شام، 4/10/2019 : https://bit.ly/3dVSRLX

أولاً:

لمحة عن خلفيات تشكيل الجيش الوطني السوري

تعود محاولات تأسيس جيش وطني موحد إلى صيف عام 2017، حيث قاد رئيس الحكومة السورية المؤقتة "جواد أبو حطب" جهود تسمية وزير دفاع جديد ضمن الحكومة، ليشرف الوزير على تأسيس هيئة أركان وجيش وطني يتبع لها، ومن أجل ذلك أجرى "أبو حطب" اجتماعات في ولاية هاتاي جنوب تركيا في شهر تموز / يوليو 2017 مع ضباط منشقين عن النظام السوري أبرزهم اللواء "سليم ادريس" واللواء "محمد فارس"، دون أن تسفر هذه اللقاءات عن نتيجة، ليُصدر بعدها رئيس الحكومة المؤقتة والمجلس الإسلامي السوري في نهاية آب / أغسطس من العام ذاته بيانين منفصلين، يدعوان من خلالهما إلى تشكيل "جيش وطني موحد " .[4]

رغم مباركة فصائل بارزة للدعوات التي أطلقها رئيس الحكومة السورية المؤقتة والمجلس الإسلامي السوري، إلا أن ذلك لم ينتج عنه اتخاذ خطوات عملية لتأسيس جيش واحد .[5]

في تلك الأثناء برزت إلى الواجهة بعض الفصائل شمال حلب، وتميزت بعلاقات قوية مع الجانب التركي، بعضها مرتبط بالقوات الخاصة في الجيش التركي وتقيم في قواعد تتبع له؛ مثل "اللواء 112" و"اللواء 113" و"لواء سمرقند" و"لواء المنتصر بالله"، حيث تولت القوات الخاصة التركية تأسيسها وتدريبها قبيل إطلاق عملية "درع الفرات" ضد تنظيم داعش، وإلى جانب هذه الفصائل يوجد تشكيلات أخرى بدأ يزداد تنسيقها مع الأجهزة الأمنية التركية، الأمر الذي دفع الفصائل العسكرية المناطقية القديمة في شمال حلب مثل "الجبهة الشامية" (واحد من أكبر فصائل المنطقة) إلى البحث عن صيغة عمل مشتركة مع تلك الفصائل ذات العلاقات الجيدة مع الجانب التركي، خاصة وأن بعض التشكيلات المناطقية القديمة كانت تُعاني من اضطراب التنسيق مع تركيا، وبعد لقاءات عديدة بين قيادات فصائل شمال حلب في الفترة الممتدة بين تشرين الأول / أكتوبر وكانون الأول / ديسمبر عام 2017، والتي كان آخرها وأهمها اللقاء الذي عُقد في مقر القوات الخاصة التركية شمال حلب، تم التوافق بين الفصائل على الإعلان عن هيئة أركان وتشكيل جيش وطني سوري يتبع لها برعاية كاملة من القوات الخاصة التركية .[6]

---

4 دعوات لتشكيل جيش وطني موحد، عنب بلدي، 31/8/2017: https://bit.ly/3cYRtXB

5 رئيس الحكومة السورية المؤقتة: ٨٠٪ من المعارضة أيدت إنشاء جيش وطني، وكالة الأناضول، 2/10/2017: https://bit.ly/2UFVN7O

6 من مقابلة أجراها الباحث مع قيادي في الجيش الوطني السوري بتاريخ 3/6/2020 .

ونصّ الاتفاق على أن يتألف الجيش في المرحلة الأولى من ثلاثة فيالق هي:

1 فيلق الجيش الوطني ويضم الفصائل التي أشرفت القوات الخاصة التركية على تدريبها.

2 فيلق الجبهة الشامية

3 فيلق السلطان مراد

وفي المرحلة الثانية وفقاً للاتفاق يتم تجريد الفصائل من مسمياتها، والاكتفاء بالفيالق الثلاثة، على أن يتبع لكل فيلق ثلاث فرق.[7]

وبذلك يكون تشكيل الجيش الوطني السوري قد انحصر وفقاً للاتفاق في منطقة شمال حلب فقط دون أن يشمل محافظة إدلب.

وتوافقت الفصائل على تعيين العقيد "هيثم عفيسي" نائباً لرئيس هيئة الأركان وقائداً للجيش الوطني السوري.

في عام 2019 بدأت مفاوضات "الجبهة الوطنية للتحرير"، وهي المظلة التي تضم فصائل محافظة إدلب، مع الفصائل المنضوية ضمن "الجيش الوطني السوري"، من أجل اندماج الطرفين ضمن جيش موحد مؤلف من سبعة فيالق، ويتبع لهيئة الأركان والحكومة السورية المؤقتة.

وقد استمرت هذه المفاوضات لأشهر طويلة، قبل أن يتدخل الجانب التركي ويدفع باتجاه تسمية اللواء سليم ادريس وزيراً للدفاع، ويتوسط لتسريع عملية اندماج فصائل شمال حلب وإدلب تحت مظلة "الجيش الوطني السوري" التابع للحكومة السورية المؤقتة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019.[8]

واتضح لاحقاً من مسار الأحداث أن عملية دمج جميع القوى المدعومة تركياً ضمن "الجيش الوطني السوري"، أسست لإنشاء مظلة تحوز على نوع من الشرعية تمهيداً لإطلاق عملية "نبع السلام".

7 هيئة الأركان في الحكومة المؤقتة تعلن تشكيل الجيش الوطني السوري، 30/12/2017: https://bit.ly/2Y3F3tj

8 اندماج بين الجيش الوطني والجبهة الوطنية للتحرير بقيادة موحدة، شبكة شام، 4/10/2019: https://bit.ly/3hwi2XD

ثانياً:

الهيكلية الحالية للجيش الوطني

يتبع الجيش الوطني السوري نظرياً إلى وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة، والتي يتولى حقيبتها اللواء "سليم إدريس"، وينوب عنه العميد "حسن حمادة".
وجرى تسمية العميد "فضل الله الحاجي" نائباً لرئيس هيئة الأركان في منطقة إدلب، والعميد "عدنان الأحمد" نائباً لرئيس الأركان عن مناطق شمال حلب (درع الفرات – غصن الزيتون).

ويتوزع الجيش الوطني على ثلاثة فيالق بالإضافة إلى الجبهة الوطنية للتحرير التي تضم جميع فصائل محافظة إدلب باستثناء هيئة تحرير الشام (انظر الهيكل الكامل للجيش في الشكل رقم -1-).
يعتبر العميد "عدنان الأحمد" بوصفه نائباً لرئيس الأركان عن شمال حلب هو المسؤول الإداري عن الفيالق الثلاثة المنتشرة في مناطق عمليات "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام".

ويقود الفيلق الأول العقيد معتز رسلان، أما الفيلق الثاني فيقوده محمود الباز، بينما يقود مهند الخلف الفيلق الثالث.
ويندرج تحت كل فصيل من هذه الفصائل التابعة للفيالق العديد من التشكيلات والكتائب العسكرية، وهذا ناجم من أن غالبية الفصائل توسعت وضمت إليها مجموعات مناطقية حافظت على تسمياتها الأساسية، لكنها تنظيماً وإدارياً باتت تتبع للفصيل الجديد الذي التحقت به.

ويشغل نائب رئيس هيئة الأركان عن منطقة إدلب العميد "فضل الله الحاجي" قائد الجبهة الوطنية للتحرير المنضوي ضمنها فصائل إدلب التابعة للجيش الوطني السوري.

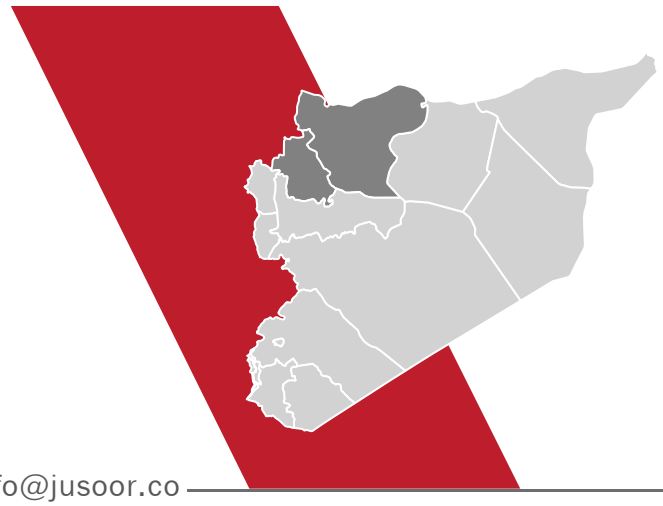

الهيكل التنظيمي للجيش الوطني

الشكل رقم - 1 -

وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة
اللواء سليم إدريس

نائب وزير الدفاع العميد حسن حمادة

نائب رئيس الأركان لشؤون شمال حلب
العميد عدنان الأحمد

الفيلق الأول
- لواء الشمال
- اللواء 113
- لواء سمرقند
- لواء المنتصر بالله
- تجمع أحرار الشرقية
- لواء الوقاص
- لواء محمد الفاتح
- فيلق الشام
- لواء السلطان سليمان شاه
- الفرقة التاسعة
- الفرقة 20
- قاعدة غزل
- جيش النخبة
- جيش الشرقة
- اللواء 112

الفيلق الثاني
- فرقة السلطان ملكشاه
- فرقة السلطان مراد
- فرقة الحمزة
- فرقة المعتصم
- جيش الإسلام
- فيلق الرحمن

الفيلق الثالث
- الجبهة الشامية
- لواء السلام
- فيلق المجد

نائب رئيس الأركان لإدلب
العميد فضل الله الحاجي

الجبهة الوطنية للتحرير
- أحرار الشام
- صقور الشام
- جيش الأحرار
- جيش النصر
- لواء الحرية
- جيش إدلب الحر
- الفرقة الساحلية الأولى
- الفرقة الساحلية الثانية
- الفرقة 23
- جيش النخبة
- الجيش الثاني
- تجمع دمشق وريفها
- الفرقة الأولى مشاة

ثالثاً

توصيف واقع الجيش الوطني

بعد مضي عامين ونصف على إعلان تشكيل الجيش الوطني السوري، ورغم تحديد جدول زمني من أجل ذوبان الفصائل داخل مؤسسة الجيش، إلا أن الواقع يشير إلى مراوحة تجربة الجيش الوطني في مكانها، وعدم تخطيها مرحلة تأسيس فيالق ثلاثة كإطار تنسيقي لمجموعة من الفصائل التي تنضوي ضمن الفيلق الواحد، والتي لا تزال تحافظ على استقلاليتها التنظيمية والمالية عن قيادة الفيلق، حيث يتلقى كل قائد فصيل مستحقاته المالية من الجانب التركي بشكل مباشر.

كما أن الجبهة الوطنية للتحرير لاتزال مجرد مظلة للعمل التنسيقي بين فصائل إدلب المتحالفة مع تركيا، ولا يوجد آلية تنسيق واضحة بين الجبهة والفيالق الثلاثة؛ مع وجود استثناءات تتعلق بارتفاع مستوى التنسيق بين فصائل في الجبهة الوطنية وبعض الفصائل المنضوية ضمن الفيالق الثلاثة وبالأخص الجبهة الشامية وتجمع أحرار الشرقية وفرقة الحمزة، حيث انخرطت هذه الفصائل الثلاثة في معارك إدلب بشكل متكرر.

ويبلغ عدد الفصائل الرئيسية المنضوية ضمن الفيالق الثلاثة 25 فصيلاً، متوزعين على منطقة "عفرين" ومدن: مارع وأعزاز والباب وجرابلس، بالإضافة إلى منطقة تل أبيض بريف الرقة، ومنطقة رأس العين في محافظة الحسكة.

ويتصف انتشار الفصائل بالتداخل الجغرافي، فيمكن أن تشهد المدينة الواحدة إقامة مقرات عسكرية بداخلها لفصائل تتبع لفيلقين مختلفين.

ويتبع للجبهة الوطنية للتحرير أكثر من 20 فصيلاً عاملين في إدلب وريف اللاذقية وريف حلب أبرزهم: فيلق الشام وأحرار الشام وصقور الشام وجيش الأحرار.

وبدل أن تكون مرحلة تأسيس الفيالق بمثابة تمهيد لإذابة الفصائل ضمن الجيش الوطني السوري، تحولت إلى نطاق للتنافس بين الفيالق الثلاثة، تجسدت ابتداءً في اصطفافات الفصائل المتقاربة فيما بينها ضمن الفيلق الواحد، ثم تطورت في كثير من الأحيان إلى اشتباكات مسلحة، تصاعدت بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2020، وكان أبرزها الاشتباكات بين "الجبهة الشامية" التابعة للفيلق الثالث و"تجمع أحرار الشرقية" التابع للفيلق الأول في تل أبيض بريف الرقة، واشتباك "الجبهة الشامية" مع "فرقة الحمزة" التابعة للفيلق الثاني في مدينة الباب بريف حلب .[9]

وتعتبر مسألة السيطرة على الموارد، والتنافس على العلاقة مع الجانب التركي من أبرز أسباب الصدامات المتكررة بين مكونات الجيش الوطني السوري، يضاف لذلك البنية التي تأسست عليها بعض الفصائل القائمة على العامل المناطقي أو الأيديولوجي، الذي جعل عملية استدراج كامل الفصيل إلى الاشتباكات متاحة في حال حصل أي احتكاك بين مجموعاته أو عناصره مع فصيل آخر.

وتعاني مكونات الجيش الوطني السوري من انخفاض الثقة بينها، مع وجود استثناءات لهذه القاعدة تتمثل في تقارب أو تنسيق بالحد الأدنى من أجل ضبط الأمن في بعض البقع الجغرافية كالتنسيق الحاصل بين "لواء المعتصم" التابع للفيلق الثاني و"الجبهة الشامية" التي تعتبر أبرز مكونات الفيلق الثالث على نطاق مدينتي مارع وأعزاز فقط . [10]

وقد أدّى ضعف الثقة وغياب التنسيق بين الفصائل المكونة للجيش الوطني السوري، وتداخل سيطرتها الجغرافية دون تأطير واضح، إلى هشاشة في الوضع الأمني وضعف في إدارة الموارد المتاحة.

وبدل أن تتبلور المؤسساتية ويتعزز دور هيئة الأركان كقيادة مباشرة للجيش الوطني السوري، تعزز دور قادة مجموعة من الفصائل الكبيرة في المنطقة؛ مثل قائد فرقة الحمزة وقائد فرقة السلطان مراد وقائد لواء السلطان محمد الفاتح وقائد تجمع أحرار الشرقية وقائد الجبهة الشامية وقائد فيلق المجد، الأمر الذي جعل من الصعب ضبط تلك الفصائل ضمن مؤسسة عسكرية بسبب غياب التراتبية والغياب الفعلي لسلطة أعلى قادرة على إلزامهم بقراراتها. بل يمكن القول أن الفصيل الواحد بات يضم عدة كتل بقيادات متعددة، أدت في بعض الأحيان إلى حدوث تفكك وانشقاقات داخل الفصيل الواحد، كما حدث عندما خرجت عدة كتل في شهر أيار/مايو 2020 من فرقة السلطان مراد نتيجة خلافات داخلية مع قائد الفرقة "فهيم عيسى" . [11]

---

9 تل أبيض: اشتباكات بين أحرار الشرقية والجبهة الشامية، المدن، 8/3/2020: https://bit.ly/2N5VfnD
وكذلك: مقتل زوجة قيادي وإصابة وآخرين في اقتتال بين فرقة الحمزة والجبهة الشامية، صحيفة جسر، 17/5/2020: https://bit.ly/2YAgSSk

10 لقاء أجراه الباحث مع قيادي في الجيش الوطني السوري بتاريخ 6/6/2020.

11 ريف حلب .. انشقاقات عن "السلطان مراد"، زمان الوصل، 10/5/2020: https://bit.ly/2YbROCl

وساهمت تسمية اللواء "سليم إدريس" وزيراً للدفاع ورئيساً لهيئة الأركان بإحداث نوع من التوازن لجهة وجود مرجعية عسكرية لها دور فاعل إلى حد ما، وذلك بسبب الثقة التي يتمتع بها "ادريس" في أوساط الفصائل ومسيرته العسكرية والنضالية ضد النظام السوري. إلا أن اللواء إدريس لم يتمكن من ممارسة القيادة وفق تراتبية عسكرية بسبب الواقع الفعلي للفصائل والتعقيدات المناطقية والجغرافية والسياسية والعوامل الخارجية المحيطة.

وتختلف الجهات التركية التي تنسق معها فصائل الجيش الوطني السوري، حيث تنسق غالبية فصائل الفيلق الأول (اللواء 112 ولواء سمرقند ولواء المنتصر بالله ولواء الوقاص) مع الجيش التركي بشكل مباشر، وبطبيعة الحال فإن الفصائل السابقة تأسست برعاية مباشرة من القوات الخاصة التركية، وتلقت عناصرها التدريبات على يدها وتقيم حالياً ضمن قواعد تابعة للجيش التركي شمال حلب، في حين أن فصائل الفيلقين الثاني والثالث وما تبقى من فصائل الفيلق الأول تنسق تحركاتها مع قادة أمنيين أتراك. وقد ساهم هذا الأمر أيضاً من الناحية العملية والعسكرية في إعاقة دمج الفيالق تحت قيادة واحدة .[12]

وتشهد تجربة الجيش الوطني بين الحين والآخر محاولات لإحيائها لتكون مؤسسة رسمية محترفة، كان آخرها تأسيس "إدارة التوجيه المعنوي" برئاسة "حسن الدغيم"، لكن تأثير الإدارة لم يتعدّ الناحية الأدبية والفكرية.

12 لقاء مباشر أجراه الباحث مع قيادي في الجيش الوطني السوري بتاريخ 6/6/2020.

رابعاً

تحديات التحول لمؤسسة عسكرية محترفة

واجه الجيش الوطني منذ تأسيسه وحتى الآن عدداً من التحديات التي منعت تحوله إلى مؤسسة عسكرية محترفة، ويعتقد أن هذه التحديات سوف تستمر في التأثير على هذا الاتجاه، طالما أن الظروف الموضوعية التي أدّت إلى وجودها قد بقيت على حالها.

ويمكن إجمال هذه التحديات فيما يلي:

1. بنية الفصائل

كانت البنية التي تأسست عليها الكثير من الفصائل العسكرية المعارضة للنظام السوري سبباً جوهرياً في عدم تقبلها فكرة الانضواء ضمن مؤسسة عسكرية منظمة ومنضبطة، فقد شكل الحامل المناطقي وبدرجة أقل العامل الأيديولوجي وبشكل بسيط العامل العرقي الأساس الذي قامت عليه الكثير من الفصائل المنضوية ضمن الجيش الوطني السوري.

وتنظر الفصائل التي تمثل تكتلات مناطقية، مثل "الجبهة الشامية" أو "تجمع أحرار الشرقية" أو "الفرقة 20" إلى الذوبان في مؤسسة عسكرية باعتباره معادلاً لتفتت هذه الكتلة، وبالتالي فقدان التأثير والوزن الذي يُحقق لأبناء المنطقة بعضاً من مصالحهم.

وأدى تحكم العامل المناطقي في بعض الأحيان إلى صراع مكونات الفصيل الواحد ، كما حصل في شهر شباط / فبراير 2018، عندما هاجمت "كتلة تل رفعت" في الجبهة الشامية مقر قيادة الفصيل في مدينة أعزاز .[13]

وينضوي ضمن الجيش الوطني السوري فصائل تُعبر عن كتل مناطقية - قبلية وأبرزها: تجمع أحرار الشرقية والفرقة 20 وجيش الشرقية، حيث ينتمي غالب عناصر تلك الفصائل إلى عشيرة البكارة في محافظة دير الزور.

13 مقاتلون فصلتهم الجبهة الشامية يتقحمون مقر قيادتها، المدن، 31/3/2018 : https://bit.ly/2Y3F3tj

وتميل الفصائل الأيدولوجية إلى الحفاظ على بنيتها، وتسعى لتطوير مؤسساتها بشكل مستقل رغم انخراطها ضمن الجيش الوطني السوري، وذلك لأنها تعمل على تقديم مؤسساتها على المدى المتوسط والبعيد كبديل لمؤسسات الجيش، وتسعى إلى صهر باقي المكونات ضمنها. وترى هذه الفصائل أن الانصهار في جسم آخر لا ينتمي قادته إلى التيار الفكري الذي تعتنقه مرفوض أساساً.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا النموذج فصيل "جيش الإسلام" الذي وفد إلى شمال سوريا صيف عام 2018، وشرع في تأسيس معسكراته الخاصة معتمداً على استثمار أمواله التي جناها خلال الفترة الماضية، وأصبح له ثقلٌ كبيرٌ في منطقة الباب شمال شرق حلب.[14]

2. تعدد الجهات التركية التي تنسق معها الفصائل

بعد عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" دخلت المؤسسات العسكرية والأمنية التركية للعمل بشكل مباشر على الأراضي السورية، وأسست كل جهة لعلاقات مباشرة مع بعض الفصائل العسكرية الأمر الذي أدى للتعارض في بعض الأحيان في توجهات الفصائل تبعاً لاختلاف رؤى المؤسسات التركية فيما بينها.

وتعتبر الفصائل التي تأسست عبر القوات الخاصة التركية الأكثر انضباطاً؛ على اعتبار أن بنيتها استندت إلى التنظيم العسكري ولم يتدخل العامل المناطقي أو الأيديولوجي في تشكيلها، كما أن تلك الفصائل وبسبب تمركزها داخل قواعد عسكرية فإن احتكاكاتها بالمدنيين أقل.

14 معلومات حصل عليها الباحث خلال ورشة عمل أقامها مركز جسور بتاريخ 3/6/2020.
جيش الإسلام يبدأ بإنشاء معسكرات في ريف حلب، عنب بلدي، 5/8/2018: https://bit.ly/3ed5XEx

وتعمل هذه الفصائل ضمن "الفيلق الأول" في الجيش الوطني السوري، الذي يقوده العقيد الطيار "معتز رسلان"، وهو الفيلق الوحيد الذي يترأسه ضابط عسكري، لكن حتى هذه الفصائل لم تسعَ للانصهار ضمن الفيلق الأول بقيادة عسكرية ذات تراتبية، رغم العوامل المشتركة التي تجمعها.

3. غياب الاستقلالية المالية

تغيب عن فصائل الجيش الوطني السوري الاستقلالية المالية، وتعتمد بالكامل على التمويل الخارجي الذي تتلقاه من الجانب التركي.

وتعتبر المحاصيل الزراعية وعائدات المجالس المحلية من الموارد التي يمكن لها أن تساهم في دعم إنشاء مؤسسة عسكرية بعيدة عن الحالة الفصائلية، إلا أن غياب التنسيق بين الإدارات التي تشرف على مختلف المدن والبلدات وعدم ارتباطها الفعلي بالحكومة السورية المؤقتة حال دون توظيف الموارد لصالح بناء مؤسسات حقيقية بما في ذلك المؤسسات التعليمية والأمنية، حيث تعتمد الجهات التي تدير هذه الملفات على الهبات الخارجية في أغلب الأحيان.

وساهم عدم توفير الموارد المالية لصالح وزارة الدفاع أو نائب رئيس هيئة الأركان في شمال حلب، في الحد من نفوذ هاتين الجهتين الرسميتين على فصائل الجيش الوطني السوري، فلا يزال كل فصيل يتلقى الدعم المالي بشكل مباشر.

4. غياب الإرادة الحقيقية عند الفصائل المؤثرة

تحديات التحول لمؤسسة عسكرية محترفة

تفتقد العديد من الفصائل إلى الإرادة الحقيقية للذوبان الكامل ضمن مؤسسة عسكرية لاعتبارات مختلفة، حيث تنظر بعض الفصائل ذات التوجه الإسلامي إلى أي مؤسسة رسمية أخرى باعتبارها غطاء للشرعية السياسية لا أكثر، في حين تعتبر أن مشروعها العسكري والفكري هو الأساس، وأبرز أمثلة على ذلك: جيش الإسلام وأحرار الشام.

وثمة فصائل أخرى تعتبر بمثابة ذراع عسكري يخدم مشاريع سياسية خاصة، ولعل "فيلق الشام" يتفرد بهذه الخاصية، حيث يرتبط الفصيل بشخصيات سياسية ضمن الائتلاف السوري المعارض، وبالتالي فإنه يتعامل في مختلف المشاريع على أنها إطار للتنسيق مع الحفاظ على البنية الأساسية لكل فصيل .[15]

وبالمقابل فإن العديد من الفصائل لا ترحب بفكرة الانضباط ضمن مؤسسة وقيادة فعلية، كونها تبحث عن هامش كبير يمنحها حرية في العلاقات ففف الخارجية، وقد اتضح ذلك جلياً في قضية إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا لمساندة الجيش التركي في دعم حكومة الوفاق، رغم الموقف الرسمي المعلن عنه من قبل وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة التي نفت أن تكون قد عملت على إرسال مقاتلين، لكن قيادة الفصائل مثل فرقة الحمزة وفرقة السلطان مراد ولواء المعتصم ولواء السلطان محمد الفاتح بادروا إلى تنسيق المسألة دون العودة إلى الوزارة .[16]

15 أفصح عدة قادة بارزين في فيلق الشام خلال لقاءات منفصلة مع الباحث عن تفضيلهم التعاطي مع "الجبهة الوطنية للتحرير" باعتبارها كياناً تنسيقياً للمواقف السياسية والعمليات العسكرية.

16 المعارضة السورية تنفي إرسال مقاتلين إلى ليبيا، الشرق الأوسط، 26/12/2019: https://bit.ly/2Bf9d3Z

5. هيئة تحرير الشام

تحديات التحول لمؤسسة عسكرية محترفة

شكلت هيئة تحرير الشام عقبة حقيقية على أرض الواقع منعت تقارب فصائل شمال حلب مع فصائل إدلب وصولاً إلى حالة اندماج كامل.

ولفترة قريبة ظلت هيئة تحرير الشام تلاحق المجموعات العسكرية التي تنتمي إلى فصائل شمال حلب وتدخل إلى إدلب، كما أن سيطرتها على المعابر التي تصل بين إدلب وشمال حلب أتاح لها ضبط توجهات وتحالفات فصائل إدلب إلى حد كبير.

6. التوازنات الدولية

تحديات التحول لمؤسسة عسكرية محترفة

تبدو فكرة إعلان تأسيس جيش موحد وإطلاق تسمية "الجيش الوطني السوري" عليه وبرعاية تركية غير مقبولة للكثير من الأطراف الدولية الفاعلية، طالما أن البلاد لم تدخل ترتيبات الحل النهائي، لأن ذلك يعتبر بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى الفاعلة بالملف السوري بمثابة تفرد تركي في تشكيل المؤسسة العسكرية لسوريا المستقبلية.

وترتبط التحركات التركية في سوريا بتفاهمات مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتأكيد فإن كل الدول من هذه الدولة ترغب بأن تضطلع بدور أساسي في تأسيس جيش سوريا المستقبلي، وبالتالي فإن أنقرة لا يمكن أن تذهب بعيداً في اتجاه هيكلة مؤسسة عسكرية رسمية حرصاً على تفاهماتها مع الأطراف الدولية، لكن في ذات الوقت فإنها تستفيد من ورقة "الجيش الوطني السوري" من أجل الضغط على روسيا أحياناً ومفاوضة الولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل قوات سوريا الديمقراطية في أحيان أخرى.

خامساً

مآلات الجيش الوطني السوري

ترتبط مآلات الجيش الوطني السوري الحالي بالمتغيرات السياسية في سوريا، ويمكن توقع ثلاث احتمالات لمستقبل الجيش في ضوء المعطيات السياسية.

1. قوات رديفة للجيش التركي

مآلات الجيش الوطني السوري

إن فكرة تحول فصائل الجيش الوطني السوري إلى قوات رديفة للجيش التركي تعتبر من الاحتمالات البارزة التي يمكن توقعها بالنسبة لمستقبله، خاصة وأن تركيا شرعت في تجسيد الفكرة على أرض الواقع في محافظة إدلب عن طريق فرز قرابة 5500 مقاتل من فصائل الجبهة الوطنية للتحرير على ستة ألوية، جرى تسميتها بـ "الألوية الرديفة"، حيث تتلقى دعمها اللوجستي من القواعد العسكرية التركية بشكل مباشر، وغالباً فإن الجيش التركي سيتولى لاحقاً توزيع مخصصاتها المالية بنفسه وليس عن طريق فصائل الجبهة الوطنية .[17]

وعلى الأرجح فإن تركيا ستلجأ إلى هذا الخيار في حال تعثرت عملية الانتقال السياسي في سوريا، إذ ستضمن أنقرة عن طريق هذه القوات الرديفة تأمين مصالحها الأمنية وضبط الأمن في الشريط الحدودي، وعن طريقها ستمسك بمناطق شمال غرب سوريا إلى حين التوصل لحل سياسي نهائي في البلاد.

2. هيكلة الجيش الوطني السوري بتنسيق تركي - أمريكي

مآلات الجيش الوطني السوري

قد تتجه تركيا إلى عملية إعادة هيكلة للجيش الوطني السوري بتنسيق مع الولايات المتحدة، من أجل إعادة تشكيل فصائل الجيش بعيداً عن العامل المناطقي والعرقي والأيديولوجي، بهدف التمهيد لمرحلة خوض مفاوضات مع القوى الفاعلة المسيطرة على شمال شرق سوريا للتوصل إلى تفاهم معها حول مصير شمال شرق وشمال غرب سوريا ككتلة واحدة في مواجهة النظام السوري.

17 تحرك سياسي وعسكري .. هل إدلب مقبلة على تغيرات جذرية؟، نداء سوريا، 5/5/2020: https://bit.ly/3fyUcIR

3. إدماجه ضمن المؤسسة العسكرية السورية المستقبلية

مآلات الجيش الوطني السوري

ليس من المستبعد أن تسعى تركيا لإدماج الجيش الوطني السوري الحالي ضمن المؤسسة العسكرية السورية في إطار ترتيبات الحل النهائي في سوريا، وذلك لأن النفوذ داخل المؤسسة العسكرية سيكون هدفاً لجميع الفاعلين الدوليين في حال المضي في الحل النهائي لسوريا.

ولكن على الأرجح فإن هذه الخطوة سيسبقها عملية إعادة هيكلة للفصائل الحالية، والدفع بضباط منشقين عن جيش النظام السوري لهم وزن وتأثير، حتى تتم عملية الإدماج بسلاسة، مع ضمان أن تتحول الفصائل إلى كتلة صلبة متماسكة يصعب تفتيتها بعد دخولها إلى المؤسسة الرسمية.

خلاصة

من الواضح أن العوامل الداخلية والسياسية والمالية والقانونية قد حالت دون نجاح تجربة الجيش الوطني السوري، وتحول هذه المظلة إلى مؤسسة عسكرية موحدة بقيادة هرمية واضحة.

ويبدو أن المؤشرات على فشل التجربة قد ظهرت منذ محاولات التأسيس، إلا أن بعض الشخصيات العسكرية والإدارية السورية التي تمسكت بتنفيذ مشروع "الجيش الوطني" لم تتوقف كثيراً عند تلك المؤشرات، وقامت بترحيل التعاطي مع المعوقات إلى المستقبل لكنها تفاقمت أكثر مع مرور الزمن.

ومن جهة أخرى فقد كان بالإمكان العمل على تحقيق متطلبات المرحلة دون القفز باتجاه إنشاء "جيش وطني"، عن طريق تفعيل دور هيئة الأركان التابعة لوزارة الدفاع بالحكومة السورية المؤقتة، وتمكينها من الموارد كي تتولى عملية التنظيم الإداري، أو من خلال دفع الفصائل للانصهار ضمن كيان الجبهة الوطنية للتحرير -أو أي مسمى آخر- بهدف تأسيس كتلة عسكرية صلبة تتولى حماية المنطقة من قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية، وتتولى ضبطها أمنياً، وهذا الخيار كان سيتيح للفاعلين المحليين المناورة بشكل أكبر وتجنب الصدام مع الإرادة الدولية.

ولا يمكن أيضاً تجاهل غياب الرغبة الحقيقية للفاعلين المحليين في إنشاء المؤسسة العسكرية بغض النظر عن التسمية، حيث أن عدم الجدية من قبل الفصائل يعتبر من العوامل التي ساهمت في الواقع الحالي، إذ لا بد من تضافر العوامل الذاتية والخارجية والسياسية معاً.

ويبقى التحدي القائم أمام فصائل المعارضة السورية هو تأسيس كتلة صلبة، يمكن لها أن تشكل كتلة حرجة داخل المؤسسة العسكرية السورية المستقبلية بعد إنضاج الحل النهائي، إذ ستتجه أنظار الفاعلين الدوليين إلى هيكلة المؤسسة العسكرية من خلال الاعتماد على الحلفاء المحليين.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Mall of Istanbul-offices Block
Başakşehir/ İSTANBUL Head Office

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co